

ما قل ودل

اعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي، أمس، أنه لم يجر التطرف، بشكل واضح، إلى الوساطة بين إيران والسعودية خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، الأخيرة لتهران. وقال: «لدينا زيارات كثيرة وملمرة مع



العراق... والقسم الكبير من القضايا التي طرحت خلال هذه الزيارة هو ثاني وأقلمص، ولا اعتقد انه جرى الحديث عن الوساطة بشكل واضح». وأضاف: «ليس لدينا مشكلة مع الجوار لحها، ولكن ما يمكن مشاهدته في الرياض يتعارض مع هذه الوتيرة، ولا يترك هناك اختلاف في التوجهات وبعض التعقيدات، وهم يصيدون عن الواقع كثيراً». (الأخبار)

موسكو تغير اسم «مؤتمرها» ومكانه: «مؤتمر الحوار» لا «شعوب سوريا»... وفي سوتشي!

يعقد في مدينة سوتشي الروسية، بعدما كان مقرراً في قاعدة حميميم «لاعتبارات ضمان أمن جميع المدعوين، بمن فيهم ممثلو المعارضة المسلحة». وقال إن الفترة المقبلة ستشهد مشاركة أكثر نشاطاً للأكراد السوريين في عملية التسوية، مشيراً إلى أن الحكومة السورية أبدت استعدادها لمناقشة جميع الملفات في إطار التوافقات السياسية للبلاد. وشدد على أن بلاده ستبذل كل ما في وسعها لتجنب أي صدامات مع «التحالف» المدعوم من واشنطن، برغم وجوده «غير الشرعي» على الأراضي السورية. (الأخبار)

الروسية تأكيده أن المراقبين الروس سيدخلون مجدداً إلى نقاط المراقبة في منطقة «تخفيف التصعيد» في إدلب. وقال إن المراقبين الروس نشروا منذ شهر ونصف نحو 10 مراكز مراقبة، قبل انسحابهم بعد هجوم من «إحدى الجماعات المسلحة» في ريف حماه، أدى إلى دخول عناصرها إلى أحد المراكز. ولفت لافرننتيف إلى تغيير اسم المؤتمر الذي تُعدّ موسكو لعقدته الشهر المقبل، ليصبح «مؤتمر الحوار الوطني»، بدلاً من «مؤتمر شعوب سوريا»، موضحاً أن التغيير جاء بعد «مشاورات مع زملائنا وشركائنا». وقال إن المؤتمر قد

بعيداً عن تطورات الميدان بين جهتي الحدود السورية والعراقية، شهد اليوم الأول من جولة محادثات أستانا في نسختها السابعة، أمس، اجتماعات ثنائية منفصلة بين الوفدين السوريين الحكومي والمعارض، مع وفود الدول الضامنة والمراقبين. وبينما تركزت النقاشات حول ملفات المعتقلين والمختطفين وإزالة الألغام، جاءت التصريحات على هامش الاجتماعات لتكشف عن بعض التفاضيل المهمة حول ملف «التسوية في سوريا». وجاءت أبرز تلك التصريحات من رئيس الوفد الروسي ألكسندر لافرننتيف، الذي نقلت عنه وكالة «نوفوستي»

جاء تسرب الأنباء عن تشكيل «أنصار الفرقان» بمثابة ضغط على الظواهري

بعد جواباً مفصلاً من الظواهري (وفق المصدر نفسه)، لكن المبادرة التي أطلقت أخيراً تبدو إشارة واضحة من زعيم «القاعدة» إلى أنه «اقتنع بحجة الجولاني». ومن المرجح، وفقاً للمعطيات المتوافرة، أن الظواهري أثر القيام بـ«جس نبض المجاهدين» في إدلب ومراقبة تجاوبهم مع المبادرة، قبل أن يُصدر حكمه النهائي في الموقف. ويُعزّز ذلك أن المبادرة المذكورة بدأت باستقطاب بيانات دعم وتأييد من تنظيمات وشخصيات «جهادية» وازنة خارج سوريا. وجاء أحدث هذه البيانات أمس من «المفتي» أبو ذر عزام الخراساني، (يُعرف أيضاً باسم أبو ذر الباكستاني)، وهو أحد رموز «الجهاد في بورما». وكان من بين المؤيدين البارزين للمبادرة «تنظيم قاعدة الجهاد في المغرب»، و«جماعة جند الإسلام في سيناء» (مبايعة للقاعدة)، و«جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، وهي جماعة «جهادية» تنشط في مالي، علاوة على شخصيات «جهادية» معروفة مثل الشيخ أبو الأشبال المغربي، الشيخ أبو أحمد عبد الكريم الجزائري، الشيخ الحسن بن علي الكتاني. كذلك تلقّت المبادرة دعم عدد من الشيوخ والمجاهدين والشرعيين والجماعات داخل سوريا.

رأسهم الشيخان أسامة بن لادن وعبدالله عزام في حرصهما على عدم الاصطدام بالحكومة الباكستانية أيام الجهاد الأفغاني». وأوضحت رسالة الجولاني أن «الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه يصبّ في مصلحة جميع الأطراف، فهو يمنح انقرة القدرة على مواصلة الإمساك بملف الشمال السوري رغم الضغوطات التي تتعرض لها من الصليبيين (في ما يبدو أنها إشارة إلى موسكو)، كما يُجنّب عوام المسلمين في إدلب ويلات القصف والدمار، ويمنح المجاهدين الفرصة لالتقاط الأنفاس ووضع استراتيجية مناسبة للمرحلة المقبلة». ورغم أن الجولاني لم يتلقَّ

صفوف «الجهاديين» على الأرض، وعلى رأسهم «المهاجرون»، وتانيهما عبر مخاطبة «رأس الهرم القاعدي» أيمن الظواهري، ومطالبة بـ«عزل الجولاني». ويبدو أن تسرب الأنباء عن تشكيل «أنصار الفرقان» جاء بمثابة ضغط على الظواهري، لا سيما مع الأنباء عن تزعم بن لادن له، مع ما قد يشكّله ذلك من «مزاخمة للظواهري»، نظراً إلى ما يشكّله اسم عائلة بن لادن من ثقل معنوي في المشهد «الجهادي» داخل سوريا وخارجها. وعلمت «الأخبار» أن الجولاني قد استقبل بالفعل مبعوثاً أوفد من قبل الظواهري على جناح السرعة لمناقشة المستجدات. ويبدو أن المبعوث قد حمل معه رسائل غاضبة، أدخلت الجولاني في «حالة من انعدام التوازن النفسي»، على ما يؤكده مصدر «جهادي» بارز لـ«الأخبار». وحلّ الجولاني مبعوث الظواهري «رداً مُتلفظاً، لكنه حرص على ردّ الاتهامات عن نفسه بلهجة حازمة». ووفقاً للمصدر نفسه، فقد «حاجّ الجولاني أميره بالقول إن الاتفاقات التي وصل إليها مع انقرة إنما هي اتفاقات مع حكومة مُسلمة دعمت الجهاد الشامي منذ انطلاقتها ولا تزال». وإنه «سار على هدي المجاهدين الأوائل وعلى



الكبيرة التي يريز تحتها (راجع «الأخبار» العدد 3276) وهو ما حصل بالفعل. ولكن الحل الذي رآه الجولاني «وسطاً» وضمن لانقرة الدخول العسكري إلى إدلب من دون صدام مع «المجاهدين»، عذّه فريب «جهادي» وازن في إدلب بمثابة خيانة كبرى ترقى إلى خانة «الخروج عن الشرع». وانخرط أصحاب هذا الرأي في العمل على «سحب الشرعية» من الجولاني عبر مسارين متوازيين: أولهما في



الامور تنجح، مجدداً، إلى إعادة توزيع معظم الوزراء الحاليين (أضرب)

أمام الديمقراطية الكويتية، لم يعد بإمكان الأسرة الحاكمة تجاهلها. اليوم، يبدو أن الأمور تتجه، مجدداً، إلى إعادة توزيع معظم الوزراء الحاليين في مناصبهم أو تدويرهم، مع الإبقاء على رئيس الوزراء الحالي الذي يُنتظر أن يقدم تشكيلته الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. تشكيلته تدور التوقعات حول استبعاد عدد من الوجوه غير المرضي عنها برلمانياً، من مثل وزير الدفاع، محمد خالد الصباح، ووزير الصحة، جمال الحربي. أما الوزير الذي نشبت الأزمة الراهنة بسببه، فثمة تمسك به من قبل الأسرة الحاكمة؛ لكونه أحد أعضائها المُعدين لدور أكبر في المستقبل، وهو ما يدفع إلى ترجيح إبقائه داخل الحكومة، مع إمكانية تسليمه حقيبة غير متصلة بالصراع بين السلطة والمعارضة، في محاولة لامتصاص الغضب عليه. وأياً تكن معالم التشكيلة الحكومية المقبلة، فلا يظهر أنها ستغايّر ما سبقها من تشكيلات ظلّت تدور داخل الدوامه نفسها، مُعيدة إنتاج أزمة ما يصطلح البعض على تسميته «ديموقراطية البداوة» الكويتية، التي لا تفارق كثيراً «ديموقراطية الطوائف» في لبنان.

مظاهرها خلال السنوات الأخيرة، بفعل تعاضم التأثير السعودي داخل البلاد. حتى اليوم، لا تزال الاتجاهات السياسية والفكرية الكويتية تعبّر عن نفسها من خلال «الديوانيات» كبديل من غياب الأحزاب السياسية، التي يُفترض أن تشكل صلة الوصل بين السلطة والمواطن. هذا الغياب هو ما يجعل الحالة الكويتية متأخرة عن سواها، ويحرم الدولة الخليجية، إلى جانب غيره من العوامل، استكمال التحول من «مشيخة قبلية» إلى دولة مؤسساتية. فضلاً عما تقدم، يأتي إفساح المجال أمام تغلغل السيارات السلغية المتشددة، المحسوبة على السعودية، داخل النسيج الكويتي، مع ما لذلك من تبعات على هامش الحريات الذي تنمّيز به الكويت عن شقيقاتها، وبالتالي على الواقع السياسي برمته، بل وأيضاً على الحالة المجتمعية، التي تعزّز فيها الاستقطاب الطائفي، متجلياً - انتخابياً - في ذهاب أصوات المواطنين إلى مرشحين من الطائفة نفسها، وفي تضال حضور اليساريين والليبراليين. أما عن تمثيل المرأة والبدون والشباب والقبائل، فتلك إشكاليات يتعاضم حضورها يوماً بعد يوم، ماثلة كتحديات ملحة